

تحرك عاجل

أسقطوا التهم الموجهة ضد مدافعين عن حقوق الإنسان

في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2017 و5 نوفمبر/تشرين الثاني 2017، ينتظر المدافعان الفلسطينيان عن حقوق الإنسان فريد الأطرش وعيسى عمرو جلستي محاكمتهما أمام إحدى المحاكم العسكرية الإسرائيلية. فيواجه الرجلان تهماً تتعلق بممارستهما السلمية لحقيهما في حرية التعبير والتجمع؛ ويجب إسقاط التهم الموجهة ضدتهما.

في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2017 و5 نوفمبر/تشرين الثاني 2017، ينتظر المدافعان الفلسطينيان عن حقوق الإنسان فريد الأطرش وعيسى عمرو جلستي محاكمتهما أمام محكمة عوفر العسكرية الإسرائيلية، حيث ستستمع خلالهما المحكمة إلى سبعة شهود استدعتهم النيابة. ووجه إلى الرجلين تهم، عقب مشاركتهما في مسيرة احتجاجية سلمية نظمها السكان والناشطون الفلسطينيون في البلدة القديمة بالخليل، في الضفة الغربية المحتلة. ونُظمت المسيرة، بمناسبة مرور 22 عامًا على قيام السلطات الإسرائيلية بإغلاق شارع الشهداء بالبلدة القديمة للمرة الأولى، ونادى المشاركون في المسيرة بإلغاء القيود التمييزية المفروضة على الفلسطينيين داخل المدينة. كما أن التهم الموجهة إلى كلٍ من الرجلين لا تستند لأي أساس؛ إذ لا تتعلق سوى بعملهما كمدافعين عن حقوق الإنسان.

كما أُطلق سراح المدافعين عن حقوق الإنسان من الاعتقال في 1 مارس/آذار 2016، وتجري في الوقت الراهن محاكمتهما.

فقد اعتُقل المحامي الفلسطيني فريد الأطرش خلال المسيرة السلمية، ويواجه خمسة تهم، من بينها المشاركة في مظاهرة غير قانونية، ومهاجمة جنود. وتدعم اللقطات المصورة، أثناء اعتقال فريد الأطرش، روايته التي تفيد بأنه كان يحتج بصورة سلمية، حينما تعرض للدفع والسحل على أيدي الجنود، وللاعتقال بصورة عنيفة.

كما اعتقلت الشرطة الإسرائيلية منسق منظمة "شباب ضد الاستيطان" عيسى عمرو، في 29 فبراير/شباط 2016، داخل المركز الذي يديره بالخليل. فاعتُقل، في بادئ الأمر، لدوره في مسيرة 26 فبراير/شباط 2016؛ ثم وُجه له، في 7 يونيو/حزيران 2016، 18 تهمةً تتراوح بين "إهانة جندي" و"الاعتداء"، ويعود بعضها إلى 2010. وينكر عيسى عمرو كافة التهم، ويزعم كذلك أنه تعرض للضرب مرتين على أيدي عناصر الشرطة الإسرائيلية، بينما كان رهن الاحتجاز؛ إلا أنه لم يبدأ إجراء أي تحقيق بشأن هذه المزاعم.

يُرجى كتابة مناشداتكم فورًا بالعربية أو العبرية أو بالإنجليزية، على أن تتضمن ما يلي:

- دعوة السلطات الإسرائيلية إلى إسقاط كافة التهم الموجهة إلى عيسى عمرو وفريد الأطرش على الفور؛
- دعوة السلطات إلى أن تضع حدًا، على الفور، للمضايقات التي يتعرض لها عيسى عمرو وفريد الأطرش وغيره من المدافعين عن حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة؛
- دعوة السلطات إلى أن تأمر بإجراء تحقيق يتسم بالسرعة والحيادية والاستقلالية والفعالية بشأن مزاعم عيسى عمرو حول تعرضه للتعذيب وغيره من سوء المعاملة؛ وأن تقاضي من يُشتبه بمسؤوليته، في إطار محاكمات عادلة.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 4 ديسمبر/كانون الأول 2017 إلى الجهات التالية:

Prime Minister

Benjamin Netanyahu

Office of the Prime Minister

3 Kaplan St, PO Box 187

Kiryat Ben-Gurion

Jerusalem 91950, Israel

Email: pm_eng@pmo.gov.il

Salutation: Dear Prime Minister

Military Judge Advocate General

Brigadier General Sharon Afek

6 David Elazar Street

Hakiryia

Tel Aviv, Israel

Fax: +972 3 569 4526

Email: Mag@idf.gov.il

Salutation: Dear Brigadier General

وُثِرْسِل نَسْخ إِلَى:

Minister of Defence

Avigdor Liberman

Ministry of Defence 37 Kaplan Street Hakiryia Tel Aviv 61909, Israel

Fax: +972 73 323 3300

Email: minister@mod.gov.il

كما يُرْجى إرسال نسخ من المناشِذات إلى الممثلين الدبْلوماسيين المعتمدين لدى بلدك. ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشِذات بعد الموعد المحدد. هذا التحديث الأول للتحرك العاجل UA 287/16. وللمزيد من المعلومات، انظر: <https://www.amnesty.org/ar/documents/MDE15/5294/2016/en/>

تحرك عاجل

أسقطوا التهم الموجهة ضد مدافعين عن حقوق الإنسان

معلومات إضافية

في 9 يوليو/تموز 2017، استمع قاض عسكري إسرائيلي، إلى شهادة جنديين إسرائيليين ضد فريد الأطرش وعيسى عمرو. وأدعى أحدهما أن فريد الأطرش دفعه أثناء احتجاج الخليل الذي نُظم في 26 فبراير/شباط 2016. بيد أن الدليل المستمد من لقطات الفيديو يُظهر أن فريد الأطرش كان يقف بصورة سلمية، حاملاً لافتة أمام جنود إسرائيليين، عندما تعرض للدفع والسحل، وبعد ذلك للاعتقال بصورة عنيفة على أيدي عدد من الجنود الإسرائيليين. ويقول عيسى عمرو أنه كان متوترًا، وأن "شهادة الجندي لا تستند إلى أي أساس". كما أخبر منظمة العفو الدولية بما يلي: "يمكن رؤية ذلك في الفيديو، إلا أننا لا ننتظر تحقيق العدالة في هذه المحاكمة السورية؛ فالمحاكم العسكرية تدين الفلسطينيين في 99% من الحالات".

ويشرف عيسى عمرو على منظمة "شباب ضد الاستيطان"، في الخليل، التي تلتزم بالأنشطة اللاعنفية لمناهضة المستوطنات غير الشرعية في الخليل، والقيود التمييزية التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على الفلسطينيين. كما يدأب عيسى عمرو على توثيق انتهاكات حقوق الإنسان، وتنظيم احتجاجات سلمية، وتوزيع معلومات حول المستوطنات والاحتلال العسكري الإسرائيلي على الزوار والصحفيين والدبلوماسيين.

أما فريد الأطرش، فيعمل محاميًا، ويترأس مكتب المقطاعات الجنوبية بـ"الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان". يمكن مشاهدة مقطع الفيديو الذي يعرض لحظات اعتقاله، أثناء الاحتجاج في 26 فبراير/شباط 2016 على: <https://www.youtube.com/watch?v=JCeeS2C6kWY>. وأفاد فريد الأطرش بأنه برئ وأن السلطات الإسرائيلية تحاكمه "لإخراسه وردع نشاط حقوق الإنسان الآخرين عن ممارسة عملهم".

وتُعتبر الخليل، إلى جانب القدس الشرقية، المدينة الفلسطينية الوحيدة في الضفة الغربية التي يقيم فيها المستوطنون الإسرائيليون داخل منطقة وسط المدينة، حيث يقطن نحو 800 مستوطن في أربعة جيوب

استيطانية داخل البلدة القديمة في الخليل وبمحاذااتها. كما يقيم أكثر من 7000 مستوطن في مستوطنتين تقعان على أطراف مدينة الخليل، فضلاً عن دخولهم المدينة بانتظام. ففي 25 فبراير/شباط 1994، قام مستوطن إسرائيلي بقتل 29 فلسطينياً بالرصاص وجرح العشرات أثناء تأديتهم الصلاة داخل الحرم الإبراهيمي، وهو موقع مقدس لدى المسلمين واليهود. وعقب هذه الواقعة، قامت السلطات الإسرائيلية بفرض سلسلة من القيود الصارمة والتمييزية على حركة سكان المدينة من الفلسطينيين، وإغلاق معظم أجزاء شارع الشهداء - الذي كان فيما سبق المركز التجاري للمدينة - بالكامل أمام الفلسطينيين، في حين أنه سُمح للمستوطنين الإسرائيليين، وزوارهم بدخوله دون عوائق.

وظلت القيود المفروضة على الحركة قائمة على مر الأعوام الماضية، بالتزامن مع فرض الجيش الإسرائيلي بصفة دورية المزيد من حظر التجول وأوامر الإغلاق لفترات طويلة في بعض الأحيان، ويتضمن ذلك حينما يقوم الفلسطينيون بمهاجمة الجنود أو المدنيين الإسرائيليين. ويُحظر على الفلسطينيين المرور حتى من بعض شوارع البلدة القديمة، بما في ذلك شارع الشهداء. ولا يسري أي من هذه القيود على المستوطنين الإسرائيليين أو زوارهم. ومع تصاعد وتيرة أعمال العنف في الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل، منذ أكتوبر/تشرين الأول 2015، ما انفكت السلطات الإسرائيلية تشدد بصورة ملفتة من القيود التعسفية والتمييزية التي تفرضها على حركة الفلسطينيين داخل البلدة القديمة في الخليل وما حولها، معلنةً أجزاءً منها "منطقة عسكرية مغلقة".

كما واجه المدافعون عن حقوق الإنسان داخل المدينة، لوقت طويل، حملة من المضايقات من جانب أفراد الجيش والشرطة والمستوطنين الإسرائيليين. فكثيراً ما تعرض عيسى عمرو للتهديد، والاعتداء البدني في بعض الأحيان، من جانب مستوطنين إسرائيليين، عادةً في أثناء حضور الجنود الإسرائيليين أو عناصر الشرطة. كما يزعم عيسى أن الجيش الإسرائيلي اعتقله عدة مرات، وأنه احتُجز لبضع ساعات قبل إطلاق سراحه في محاولة لاسترضاء المستوطنين الإسرائيليين في المدينة.

كما أن بعض التهم الموجهة إلى عيسى عمرو، ك"المشاركة في مسيرة دون تصريح"، لا تمثل جرائم معترفاً بها، وفقاً للمعايير الدولية. وتعود إحدى تهم الاعتداء إلى حادثة وقعت أثناء احتجاج في 20 مارس/آذار 2013، نُظم بينما كان بالفعل مُعتقلاً، وبالتالي بينما لم يكن حاضراً بها. فيُظهر مقطع فيديو لمسرح الحادثة بوضوح أن رجلاً آخر كان هو المسؤول عن الحادثة، التي كُسرت فيها آلة تصوير لأحد المستوطنين. (انظر الفيديو: <https://www.youtube.com/watch?v=OVGaQGnM2Bw>).

وكان الاحتجاج ذا طبيعة سلمية، وتصادف مع زيارة أجراها رئيس الولايات المتحدة، باراك أوباما، إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة.

كما يواجه عيسى عمرو المضايقات من جانب السلطات الفلسطينية؛ حيث اعتقلته قوات الأمن الفلسطينية، في 4 سبتمبر/أيلول 2017، بعدما نشر تعليقات على صفحته على فيسبوك، منتقدًا فيها اعتقال صحفي بإذاعة محلية؛ ثم أُطلق سراحه، بعد ذلك بستة أيام، مقابل كفالة. ويواجه في الوقت الراهن المحاكمة أمام محكمة فلسطينية، بتهمة "تهديد الأمن العام" المشمولة بـ"قانون الجرائم الإلكترونية" الذي أقر مؤخرًا، وكذلك تهمة "إثارة النعرات الطائفية"، و"إطالة اللسان".

الاسم: فريد الأطرش، وعيسى عمرو

النوع: ذكرين

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل: UA 278/16 رقم الوثيقة: MDE 15/7305/2017 إسرائيل والأراضي المحتلة
بتاريخ: 23 أكتوبر/تشرين الأول 2017